مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية
المجلد الثالث – العدد الأول – 2025 – الصفحات 19-32

المرأة الليبية ودورها القيادي في مناصب الدولة وآثارها في متغيرات المجتمع (دراسة تحليلية لبعض النساء القياديات في المجتمع الليبي: نظرة عامة)

د. آمال فرج مرسيط [1*]، د. نجوى صالح مسعود [2]
[1،2] قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة ليبيا المفتوحة، ليبيا
* البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): amalmarsat@gmail.com

Libyan Women and Their Leadership Role in State Positions and Their Impact on Societal Changes (An Analytical Study of Some Female Leaders in Libyan Society: An Overview)

Dr. Amal Faraj Marsit [1*], Dr. Najwa Saleh Masoud [2]
[1,2] Department of Sociology and Social Work, Open University of Libya, Libya

تاريخ الاستلام: 02-05-2025، تاريخ القبول: 20-08-2025، تاريخ النشر: 10-09-2025.

الملخص:
هدفت الدراسة إلى معرفة دور المرأة القيادي في مناصب الدولة وآثارها في متغيرات المجتمع، لاسيما إن هذه الأدوار القيادية التي تتولاها المرأة الليبية في مجتمعها، لامست العديد من الجوانب في المجتمع، سواء على المستوى الصحي أو التعليمي، أو القانوني أو الاقتصادي، الأمر الذي يدعو الباحثين والمختصين إلى إجراء البحوث والدراسات للتعرف على الدور القيادي للمرأة ومدى تأثيرها على متغيرات المجتمع، حيث طبقت الدراسة على النساء الليبيات اللاتي يشغلن مناصب قيادية في الدولة الليبية، سواء كان في مجال التعليم أو الصحة أو القانون والقضاء، والاقتصاد (سوق العمل)، من خلال اعتماد الباحثتان على استخدام النسب المؤية والتكرارات، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي كأداة للدراسة داخل نطاق أعمالهن بمدينة طرابلس، فقد أسفرت النتائج إلى أنّ الحالة التعليمية للنساء الليبيات لاحظت تحسناً ملحوظاً خلال الفترة (2006/1973)، إذ أصبح التعليم وسيلة تخلص المرأة من جميع القيود التقليدية، حيث وفر التعليم للمرأة حق الخروج من مكان السكن لقضاء وقت من النهار في مكان آخر، ومزاولة أنشطة أخرى، وإن أكثر الأسباب لدخول المرأة إلى سوق العمل، هي لاكتساب خبرات جديدة، والمساعدة في دخل الأسرة والحصول على دخل خاص، وهذا يدل على أنها قادرة على الحصول على مكانة اجتماعية عالية في المجتمع، وإن أكثر الأشخاص الذين كان لهم تأثير على دخول عضوية النساء لسوق العمل هم الوالدان وكان لهما التأثير القوي إما بالاقتراح أو الموافقة، كما ازدادت أعداد النساء الليبيات في المشاركة في النشاط الاقتصادي من عمر (15) فما فوق، وذلك من خلال الاهتمام بقضايا المرأة وتوفير متطلبات تفعيل دورها الاقتصادي والاجتماعي طيلة العقود الأربع الماضية في مختلف الأنشطة وتعزيز دور مكانتها في العديد من المهن والحرف والمواقع الإضافية، كما ارتفعت نسبة النساء العاملات في المهن الفنية ومن يعمل معهم من الفنيين، وهذا يدل على إن أغلبهن يعملن بأجور، وإن الجزء الأكبر من هذه الفئة هن من العاملات في القطاع الإداري للدولة، كذلك ازدياد عدد الباحثات عن عمل خلال الفترة من (2006/1973) وخاصة العقد الأخير من هذه الفترة، وأن نسبة مقاعد المرأة الليبية في البرلمان يأتي في المرتبة الثانية مقارنة بالدول الأخرى وبنسبة (16.5).

الكلمات المفتاحية: المرأة، القيادة، مناصب الدولة، متغيرات المجتمع.

Abstract:
The study aimed to understand the leadership role of women in government positions and their impact on societal variables. These leadership roles, assumed by Libyan women in their society, touch upon many aspects of society, whether in the health, education, legal, or economic fields. This calls for researchers and specialists to conduct research and studies to understand the

leadership role of women and the extent of their impact on societal variables. The study was applied to Libyan women who hold leadership positions in the Libyan state, whether in the fields of education, health, law and judiciary, or the economy (the labor market). The researchers relied on the use of percentages and frequencies, using the descriptive analytical approach as a study tool within the scope of their work in the city of Tripoli. The results revealed that the educational status of Libyan women witnessed a significant improvement during the period (1973-2006), as education became a means for women to free themselves from all traditional restrictions. Education provided women with the right to leave their place of residence to spend time during the day elsewhere and engage in other activities. The most common reasons for women entering the labor market are to gain new experiences and assistance. In family income and private income, this indicates that women are capable of attaining a high social status in society. The people who most influenced women's entry into the labor market were their parents, who had a strong influence, either through suggestion or approval. The number of Libyan women participating in economic activity increased from the age of (15) and above. This was achieved through attention to women's issues and the provision of the requirements for activating their economic and social role over the past four decades in various activities, enhancing their status in many professions, crafts, and additional positions. The percentage of women working in technical professions and the technicians who work with them also increased. This indicates that most of them work for wages, and that the largest portion of this group is employed in the state's administrative sector. The number of female job seekers also increased during the period (1973-2006), especially in the last decade of this period. The percentage of Libyan women's seats in parliament ranked second compared to other countries, at (16.5).

Keywords: Women, leadership, state positions, societal variables.

المقدمة:

تعتبر الدولة القالب الجوهري لتماسك المجتمع، وتمثل قاعدة جوهرية في بناء المجتمع، وتشكيل مستقبل أفراده، وهذا يتطلب صفات ومهارات متعددة قد تبدو في بداية الأمر أنها متباينة، إلا أنها في الواقع متكاملة من خلال مفاهيم ومعلومات واتجاهات ومهارات الأفراد وقدرتهم على القيادة الناجحة، وما لم يتوافر العامل الذاتي في إدراك القائد لأهمية عمله وكفاءته في القيادة وقدرته في التأثير على الآخرين من أجل تحقيق غايات وأهداف مجتمعية فإنها حتماً ستفشل، فالمرأة القيادية الناجحة تسعى في تطوير وتميز ركائز الدولة والنهوض بها نحو الأفضل، وهذا ما سنتطرق إليه في هذه الدراسة.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1. تسهم الدراسة في التوعية بأهمية دور المرأة القيادي في المجتمع الليبي.
2. تساعد الدراسة الحالية في التعرف على المشاكل والصعوبات التي تعترض المرأة أثناء قيامها بعملها.
3. تشكل إطاراً مرجعياً لأي دراسة لاحقة، وسد النقص الحاصل في المكتبات المحلية، نتيجة لقلة مثل هذه الدراسات التي تلامس الواقع الليبي.
4. تشكل النتائج المستخلصة خطاً لبداية الدراسات المستقبلية لا سيما ملامستها للعديد من جوانب الحياة الاجتماعية.
5. تعتبر هذه الدراسة محاولة علمية لإثراء مجال علم الاجتماع من خلال تسليط الضوء على أهمية دور المرأة القيادي في بعض مناصب الدولة ودراسة المشاكل والصعوبات التي تتعرض لها أثناء قيامها بعملها.
6. الإسهام في التعرف على أهمية المعايير والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الليبي التي تلعب دوراً كبيراً في تحديد نوع العمل الذي يناسب المرأة، خاصة في ظل المتطلبات الاجتماعية والثقافية لبيئة العمل الذي يمكن أن تعمل فيه المرأة.

مشكلة البحث:

حظت المرأة باهتمام المجتمعات الإنسانية، لدورها الكبير في السعي والنهوض بالمجتمع وأفراده، وباعتبار المرأة جزءاً لا يتجزأ من المجتمع، فقد منحها الإسلام مكانة لا تقل أهمية عن غيرها من مكانة الرجل، فقد حث الإسلام على تعليم المرأة مساواة لها بالرجل (طلب العلم فريضة على كل مسلم)، وهذا يشمل الجميع دون تفرقة.

كما أن لها الدور الكبير في التربية وإدارة المنزل، لخلق مجتمع إنساني سوي متكامل من جميع المستويات على الصعيد النفسي والاجتماعي والتفاعلي، فقد أثبتت المرأة جدارتها في سائر الأعمال الموكلة إليها داخل المنزل، دون كلل أو ملل، فهي تتمتع بقدرات وإمكانيات هائلة تمكنها من الانخراط في الأعمال المختلفة سواء داخل المنزل أو خارجه، ونتيجة للتغيرات والتطورات المستمرة والمتلاحقة التي نراها تحدث داخل المجتمعات الإنسانية، فقد دعت المجتمعات وأكدت على

دور المرأة الرئيسي في خوضها في مجال العمل، وإن اتجاه المرأة للعمل خارج المنزل وزيادة نسبة خروجها للعمل، كان لتحقيق العديد من الأهداف أهمها: التقليل من التكاليف المادية التي تثقل كاهل الزوج والأهل والاكتفاء الذاتي للمرأة العاملة، والرغبة في تأكيد الذات والشعور بالمسؤولية، لا سيما في مشاركتها في اتخاذ القرار وتوليها للمناصب القيادية داخل مجتمعها[1].

أي أن المرأة تحاول أن تتخذ قرارات ذاتية تتعلق بالوسائل الممكنة لتحقيق أهدافها، وهي أن تقوم بعملها الخارجي وعملها في المنزل دون وجود معوقات أو عقبات أمامها، ولا يحدث صراع بين أدوارها التي تقوم بها سواء من قبل المجتمع أو أفراد أسرتها، بسبب عدم وجود من يرعى أبنائها لعدم توفر دور لحضانة لهم وهي في عملها، حيث واصلت المرأة سعيها في الوصول للعديد من المناصب بمختلف مجالاتها، إلى أن سجلت المرأة الليبية حضوراً واضحاً في المناصب القيادية والتحركات الشعبية في مختلف مناطق المجتمع الليبي.

عليه؛ فإن هذه الأدوار القيادية التي تتولاها المرأة الليبية في مجتمعها، لامست العديد من الجوانب في المجتمع، سواء على المستوى الصحي أو التعليمي، أو القانوني أو الاقتصادي، الأمر الذي يدعو الباحثين والمختصين إلى إجراء البحوث والدراسات للتعرف على الدور القيادي للمرأة ومدى تأثيرها على متغيرات المجتمع.

وفقاً لما سبق؛ نسعى جاهدين لدراسة ومعرفة الدور القيادي للمرأة الليبية في مناصب الدولة وآثارها في متغيرات المجتمع الاجتماعية والثقافية، والتعليمية والاقتصادية، ضمن إطار تحليلي لبعض النساء القياديات في المجتمع الليبي .

أهداف البحث:

تتحدد أهداف الدراسة في التعرف على دور المرأة القيادية في مناصب الدولة وآثاره على بعض متغيرات المجتمع، وذلك من خلال:

1. التعريف على أهم المناصب القيادية التي تشغلها المرأة في المجتمع الليبي.
2. معرفة أهم التحولات الاجتماعية ومشاركة المرأة في قضية اتخاذ القرار.
3. التعرف على الصعوبات التي تعترض المرأة عند توليها أي مناصب قيادية.
4. التعرف على مكانة المرأة في المجتمع الليبي وأهم التغيرات التي تحدثها في المجتمع.
5. التعرف على زيادة نسبة النساء القياديات في المجتمع الليبي.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي حيث يعد هذا المنهج من المناهج الواسعة الاستخدام في الدراسات الاجتماعية التي تهدف إلى قياس العلاقة بين المتغيرات المدروسة، ويعتمد هذا المنهج على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ثم وصفها وصفاً دقيقاً وذلك بجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها ثم تصنيفها وتنظيمها للوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساهم في فهم الواقع المدروس وتطويره.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (رحمة ميلاد، 2000) بعنوان: "الآثار الاجتماعية والنفسية لعمل المرأة على أدوارها الأسرية".[2]

فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الاجتماعية والنفسية لدور المرأة على أدوارها الأسرية، وأجريت هذه الدراسة على الأمهات العاملات في مجال التعليم والصحة والإدارة والإنتاج بمدينة سبها، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي باستخدام عينة طبقية، وبلغت **العينة** (190) مفردة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أنّ عمل المرأة يؤثر على أداء دورها في الأسرة وخاصة من ناحية اهتمامها بزوجها، الأمر الذي أدى إلى انزعاج بعض الأزواج بخصوص عمل المرأة، كما أن أغلب النساء لا يتحصلن على الوقت الكافي لأداء أعمالهن داخل وخارج المنزل، مما طال هذا الأثر الأطفال من خلال عدم وجود الوقت الكافي لتربيتهم والاهتمام بهم بالشكل المطلوب.

2- دراسة (عبد الله الجزيري، 2002) بعنوان: "عمل المرأة وأثره على دورها في الأسرة".[3]

حيث استهدفت الدراسة للتعرف على أهمية دور عمل المرأة العاملة وأثرها على دورها التقليدي في الأسرة، من خلال استخدام المسح الاجتماعي عن طريق العينة العمدية، وتم **توزيع** عدد (190) استمارة، وقد **توصلت الدراسة** إلى عدة نتائج أهمها: أنّ خروج المرأة للعمل أحدث تغيراً بالنسبة لواجباتها المنزلية، من كونها ربة بيت، إلى امرأة عاملة، كما أن العلاقة بين المرأة وزوجها أخذت منحى إيجابي يمثل في إحلال النقاش والحوار والتفاهم، كما ساهمت الدراسة في الكشف عن أهمية العمل في إكسابه للمرأة خبرات تربوية جديدة تفيدها في تربية أبنائها.

3- دراسة (عبد الحكيم رحومة، 2005) بعنوان: "القيم الاجتماعية المرتبطة بخروج المرأة للعمل".[4]

أجريت هذه الدراسة على عدد من الفئات الاجتماعية التي عكست علاقات التخصص، وتقسيم العمل في مجتمعي يفرن وغريان، إذ تكونت الدراسة من عينتين مستقلتين بواقع (45) مفردة من خلال توزيع أداة الاستبيان لجمع البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن غالبية عينة الدراسة هم من حملة الشهادات الجامعية وما فوقها، وهذا يدل على وجود ثقافة عالية تشجع على خروج المرأة للعمل، كما إن مجال التعليم يعتبر من أنسب المجالات التي تناسب المرأة للعمل بها، مع

---

[1] - محمود السيد ابو النيل، علم النفس الاجتماعي. دراسات مصرية وعالمية، ط/2،القاهرة: الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية، 1978، ص144.

2- رحمة ميلاد، الآثار الاجتماعية والنفسية لعمل المرأة على أدوارها الأسرية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سبها: كلية الآداب، 2000.

1- عبد الله الجزيري، عمل المرأة وأثره على دورها في الأسرة (دراسة اجتماعية ميدانية في شعبية طرابلس). رسالة ماجستير، جامعة طرابلس، كلية العلوم الاجتماعية، 2002.

2- عبد الحكيم رحومة، القيم الاجتماعية المرتبطة بخروج المرأة للعمل (دراسة ميدانية لبعض الفئات الاجتماعية الريفية والحضرية بمجتمعي غريان ويفرن) رسالة ماجستير: غير منشورة، الزاوية: كلية الآداب، جامعة السابع من إبريل، 2005.

وجود فروق ذات دلالة معنوية فيما بين الفئات الريفية والحضرية بمجتمعي الدراسة.

4- دراسة (معن خليل، 1979) بعنوان: "تضارب أدوار المرأة الموظفة في المجتمع البغدادي".[1]

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توافق وتعارض توقعات ومستلزمات وواجبات الأدوار الثلاثة التي تمارسها الأم الموظفة وأثرها على نسبة الإنجاب وحجم الأسرة العراقية، إذ تكونت الدراسة من (300) أم موظفة، من خلال توزيع أداة الاستبيان، **وتوصلت الدراسة** إلى عدة نتائج أهمها: توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين سن التوظيف ونسبة الإنجاب، وإن الزواج المبكر والسكن المنفرد يساعد على الحرص على الأطفال وتربيتهم التربية الحسنة، كما أنه كلما زادت السنين التي مضت على زواج الأم الموظفة، كلما قلت استعانتها بوالدتها لتربية أطفالها.

5- دراسة (الحيدري والغربي، 1988) بعنوان: "دراسة مقارنة لأدوار المرأة الريفية في الظروف التقليدية والمتطورة".[2]

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة وحقيقة الأدوار التي تقوم بها المرأة الريفية في الظروف التقليدية والمتطورة، ومعرفة دورها في اتخاذ القرارات الأسرية باعتبارها ربة منزل، حيث أجريت الدراسة على قريتين من قرى محافظة البحيرة في مصر، شملت عينة الدراسة ثلاث مجموعات، باستخدام الباحثان الاستبيان لاستيفاء أغراض الدراسة، **وقد توصلت الدراسة** إلى عدة نتائج أهمها: إن القيام بالأعمال المنزلية ورعاية الزوج والأولاد يأتي في مقدمة الأعمال المناسبة للمرأة، وأن وجهة نظر أرباب البيوت يعتقدون بأن الأعمال المناسبة للمرأة هي الأعمال المنزلية، كما تبين أن من أهم أسباب عدم تنظيم الأسرة هو عدم توافر وسائل تنظيم الأسرة، وإن نسبة كبيرة من النساء الريفيات يساهمن بالعمل في مجالات أخرى ويأتي في مقدمتها العمل الإنتاجي والزراعي.

6- دراسة (هناء المرصفي، 2002) بعنوان: "النجاح في السياق المهني ومكانة المرأة داخل الأسرة".[3]

أجريت الدراسة بمدينة القاهرة على النساء العاملات بالهيئات والمؤسسات الحكومية بلغت العينة (28) مفردة يشغلن مناصب أكاديمية وإدارية، من خلال استخدام المقابلة المتعمقة والملاحظة بالمعايشة ودليل دراسة الحالة، **وقد توصلت الدراسة** إلى عدة نتائج أهمها: إن النظام السياسي للدولة قد يساعد على نجاح المرأة المهني، وقد يقف كعائق أما نجاحها، كما إن من أهم نجاح عوامل المرأة في العمل هي علاقات القوة ومدى تشجيع النظام القائم ، وعلى الرغم من اكتساب المرأة الناجحة مهنياً لأدوار جديدة، إلا أنها لا زالت تعتم بدورها التقليدي كربة بيت، كما يلقي العرف المجتمعي والزوج على المرأة العديد من القرارات مثل اتخاذ قرار الإنجاب ورعايتهم ما يتيح لها التحكم في ميزانية الأسرة الاقتصادية.

النظريات الموجهة لموضوع الدراسة:

للنظرية أهمية كبيرة في توجيه الممارسة المهنية، فهي تساعد الأخصائي الاجتماعي في التركيز على النقاط المهمة عند أدائه لدوره المهني، ومن هذه النظريات (نظرية الدور الاجتماعي) لا سيما بأنها تستمد مفاهيمها الأساسية من علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع، وذلك ما عزز من وفرة مادتها العلمية، وجعلها نتاج جهود وتراكيز العديد من الرواد، حيث ذهب البعض إلى تسمية متغيرات نظرية الدور من الدراسات الحضارية والاجتماعية في ظل نوع الجماعة واتجاهها وسمات شخصية الأفراد.

❖ **نظرية الدور الاجتماعي:**

لكي نتفهم سلوك العضو في الجماعة، يجب أن نتعرف على الدور الذي يقوم به، ومفهوم الدور أضيف في السنوات الأخيرة لفهم السلوك الفردي، حيث يشير إلى السلوم المتوقع في إطار الثقافة العامة في المجتمع، ويعتبر مفهوم الدور من أحد المفاهيم القيمة التي تساعد في فهم الفرد والجماعة بدرجة أعمق، فالتكامل بين المتغيرات الشخصية وبين الجماعية أكثر ما يتضح في مفهوم الدور[4].

مفهوم نظرية الدور: يعرف الدور بأنه أنماط الشخص السلوكية المنظمة من حيث تأثيرها بالمكانة التي يشغلها أو الوظائف التي يؤديها، أثناء علاقته بشخص واحد أو أكثر، وتشكيل هذه الأنماط يعتمد على[5]:

1. حاجات ودوافع الشخص وماذا يريد شعوريا ولا شعوريا.
2. أفكار الشخص وتصوراته من التزامات وتوقعات متبادلة من خلال العادات والتقاليد والأعراف في المكانة التي يقوم بها.
3. الاتفاق أو التعارض بين تصورات الشخص الآخر عن الالتزامات والتوقعات وتصورات الآخر أو الآخرين الذين يتعامل معهم.

المبادئ العلمية التي تقوم عليها نظرية الدور: تستند نظرية الدور الاجتماعي على عدد من المبادئ العامة وتمثل الدعامة الأساسية بالنسبة إليها ومن هذه المبادئ ما يلي[6]:

1. يتحلل البناء الاجتماعي عدد من المؤسسات الاجتماعية وتحتل المؤسسة الاجتماعية الواحدة إلى عدد من الأدوار الاجتماعية.
2. إن الدور الذي يشغله الفرد هو الذي يحدد سلوكه اليومي والتفصيلي، وهو الذي يحدد علاقاته مع الآخرين على الصعيد الرسمي وغير الرسمي.
3. تكوين الأدوار الاجتماعية متكاملة في المؤسسة عندما تؤدي المؤسسة واجباتها بصورة جيدة، أما إذا كانت الأدوار الاجتماعية متناقضة ومتصارعة ينعكس بذلك على أدار المؤسسة لأدوارها.
4. ينطوي الدور على مجموعة من المعايير التي تحدد الصواب والخطأ لأي فرد يشغل مكانة معينة، بحيث لا تكون تلك المعايير مرتبطة بالفرد وإنما تكون مرتبطة بالمكانة الاجتماعية.
5. ينطوي الدور على عدة توقعات تنتظرها للجماعة من أحد أعضائها الذي يشغل مكانة معينة.
6. يمثل الدور وحدة بنائية لتكوين المؤسسة، وتمثل المؤسسة وحدة بنائية لتكوين البناء الاجتماعي، لذلك تتضح أهمية الدور في

1- معن خليل، تضارب أدوار المرأة الموظفة في المجتمع البغدادي. نقلاً عن: مجلة البحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1979.
2- الحيدري والغربي، دراسة مقارنة لأدوار المرأة الريفية في الظروف التقليدية والمتطورة. نقلاً عن: مجلة البحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1988.
3- هناء المرصفي، النجاح في السياق المهني ومكانة المرأة داخل الأسرة. رسالة دكتوراه، منشورة، نقلاً عن: مجلة البحث العلمي، جامعة عين شمس، كلية البنات، 2002.
4 - حنين سالم وآخرون، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية البشرية (دراسة ميدانية على الجمعيات والمنظمات الأهلية في منطقة يفرن). مشروع تخرج، غير منشور، جامعة الجبل الغربي: كلية التربية، 2016، ص 13.
5 - إبراهيم عبد الهادي، تنظيم المجتمع. القاهرة، 2004، ص 127.
6 - إحسان محمد، النظريات الاجتماعية المتقدمة. عمان: دار وائل للنشر، 2005، ص164.

ظهور كل من المؤسسة والبناء الاجتماعي.

إسهامات العلماء في تطوير نظرية الدور الاجتماعي: يعتبر **ماكس فيبر** من أكثر العلماء الذين اهتموا بالدور الاجتماعي الرئيسي للنظرية الاجتماعية، ويعني **فيبر** بالسلوك الاجتماعي أي نشاط أو حركة يقوم بها الفرد والتي يكون لها علاقة مباشرة بوجود الأفراد الآخرين في المجتمع، علماً بأن سلوك الفرد يعتمد على ثلاثة شروط رئيسية وهي[1]:

أ- وجود الدور الذي يشغله الفرد والذي يحدد طبيعة السلوك الذي يقوم بع الفرد.
ب- استعمال الرموز السلوكية والكلامية واللغوية المتعارف عليها من قبل الأفراد قبل قيامهم بالسلوك.
ج- وجود علاقة اجتماعية تربط شاغل الدور مع الآخرين عند حدوث السلوك.

بينما قدم **تالكوت بارسونز** لتطوير نظرية الدور من خلال:

أ- يعتقد بأن الفرد لا يشغل دوراً واحداً في المجتمع، وإنما يشغل عدة أدوار وعادة ما تكون هذه الأدوار موجودة في نظم ومؤسسات المجتمع المختلفة.
ب- يمكن تحليل النسق الاجتماعي إلى مجموعة من مؤسسات، ويمكن تحليل المؤسسة الواحدة إلى أدوار اجتماعية، وتحليل الدور الواحد في المؤسسة إلى واجبات وحقوق اجتماعية.
ج- تكوين الأدوار في المؤسسة الواحدة مختلفة، فهناك أدوار قيادية وأخرى وسيطة وأخرى قاعدية، وبالرغم من اختلاف الأدوار فإنها متكاملة داخل المؤسسة الواحدة.

أما العالمان (**هانز كرت وسي ورايت ميلز**) واللذان يعتبران من أشهر علماء الاجتماع الذين اهتموا بنظرية الدور الاجتماعي وتطويرها، والتي أشاروا إليها ضمن كتابهما (الطبائع والبناء الاجتماعي)، ومن هذه الإضافات ما يلي[2]:

أ- إن بناء الشخصية والأدوار الاجتماعية التي يشغلها الفرد تتأثر بعدة مؤثرات أيديولوجية ونفسية واجتماعية.
ب- إن البناء الخلقي للفرد هو نتاج التفاعل الذي يتم بين الفرد وأدواره الاجتماعية، كما يعتقد أن الدور هو حلقة الوصل بين البناء الخلقي والبناء الاجتماعي.
ج- يمثل الدور نقطة وصل بين الفرد والمجتمع بحكم كونه حداً فاصلاً بينهما.
د- تلعب عملية التنشئة الاجتماعية دوراً في التدريب والتأهيل والممارسة لأي دور قبل اشغاله.
ه- يمثل الدور وحدة بنائية لتكوين المؤسسة، وتمثل المؤسسة وحدة بنائية لتكوين البناء الاجتماعي، لذلك تتضح أهمية الدور في ظهور كل من المؤسسة والبناء الاجتماعي حتى يؤدي الفرد وظائف المجتمع الكبير.

خلاصة القول؛ فإن نظرية الدور الاجتماعي من أقرب النظريات التي تفسر هذه الدراسة، وذلك لما تقوم به المرأة الليبية لأدوارها داخل أسرتها والمجتمع، فهي اللبنة الأولى والأساسية إن صلحت صلح المجتمع، فقد تميزت المرأة الليبية بدورها ومشاركتها الفاعلة في شتى مجالات الحياة عبر العصور القديمة والحديثة، وما زالت المرأة في العصر الحالي تتعب وتكد في سبيل بناء أسرتها ورعاية بيتها، حيث يقعد عاتقها كأم مسئولية تربية الأجيال، مما يجعل من المهام التي تمارسها المرأة في مجتمعنا الليبي لا يمكن الاستهانة بها، أو التقليل من شأنها، فقد لعبت المرأة الليبية العديد من الأدوار داخل مؤسسات الدولة وأبدعت في الكثير من الأدوار التي شغلتها في أكثر الميادين تعقيداً ونالت الكثير من الشهادات والدرجات جزءاً لما قامت به وقدمته للمجتمع، والنهوض به، وإن الدور القيادي الذي شغلته المرأة الليبية كان له تأثير واضح في متغيرات المجتمع سواء كان في مجال التعليم أو الطب أو الهندسة، ورغم ما قدمته المرأة الليبية وما تسعى إلى تحقيقه تقف العراقيل عقبات في سبيل إضفائها مزيدا من التفوق وتحقيق أمنياتها.

خطة البحث:

1. المرأة ودورها في المجتمع العربي.
2. مكانة المرأة في المجتمع الليبي (قديماً وحديثاً).
3. عرض وتحليل بيانات الدراسة وفقاً للدور القيادي للمرأة الليبية في مناصب الدولة وآثارها في بعض المتغيرات:
4. نتائج الدراسة.
5. توصيات ومقترحات الدراسة.

متن البحث:

1. المرأة ودورها في المجتمع العربي:

- **مسار المرأة العربية** :

أشار خليل أحمد في كتابه (المرأة العربية وقضايا التغير)، إن المجتمعات العربية قبل الإسلام كانت مجتمعات تاريخية ذات خصوصيات ثقافية وحضارية وأخلاقية، وإن هذه المجتمعات كانت تسقط خصوصياتها على المرأة العربية الساعية مع الرجل لتحقيق الوجود المشترك، وقد فصل المجتمع مقام المرأة عن مقام الرجل في التراث الاجتماعي والسياسي، مع العلم أن فرصاً معدودة أتيحت للنساء العربيات ليثبتوا مكانة سياسية عالية مثل ملكة تدمر التي ورثت زوجها في الحكم سنة 268م وبلقيس ملكة سبأ، كما يفيد الواقع التاريخي بأن أهم ما كان يميز موقع المرأة العربية في الجاهلية، هو أن استقلالها الاقتصادي الخاص كان يوفر لها قدراً ممكناً من الحرية، وبقدر ما كانت تفقد هذه الاستقلالية كانت تفقد حريتها، أما على الصعيد التقمي والعملي فيذكر أن بعض النساء كنّ يتعاطين العمل في بعض المجالات كالطب والكهانة أمثال (فاطمة الخثعمية) كاهنة اليمن، وغيرها كما أنها شاركت في بعض الحروب عن طريق التحريض على القتال، ومع هذا كانت المرأة العربية مهددة بالانحدار المتزايد مع تطور فئة النخاس والولائد وانتشار الجواري، إلا أن انتشار الجواري في المجتمعات العربية قبل الإسلام تم في ظل الإسلام، وأدى إلى انحطاط شأن المرأة وقيمتها الوجودية، إلا أن الإسلام لم يقلل من مكانة المرأة، وحفظ حقها وأكرم منزلتها في المجتمع الإسلامي.

فالمرأة في الثورة المصرية سنة 1919م طالبت بالاستقلال، وسنة 1921م تظاهرت المرأة الفلسطينية ضد الهجرة اليهودية، أما المرأة الجزائرية فقد لعبت دوراً في حرب التحرير والاستقلال، وقد يجد لها انعكاساً اجتماعياً وعقائدياً في الدولة الجزائرية الجديدة

1 - إحسان محمد، مرجع سابق، ص 160.
2 - محمد فؤاد حجازي، البناء الاجتماعي. القاهرة: دار غريب للطباعة، 1982، ص 78-80.

التي أسهمت المرأة في قيامها، أما في دولة تونس فكانت الأكثر اتباعاً لسياسات متنورة تجاه المرأة في العالم العربي، حيث اعتبرت التغيرات والمكاسب القانونية التي حصلت عليها المرأة في تونس من العوامل المثيرة التي كسبت من خلالها حقها في الانتخاب، والسماح بالاختلاط في المدارس، وضمنت حقوقها بالقانون، وحرية الإعلام ورفع سن الزواج وغيرها من الحقوق[1].

- **نظرة الإعلام للمرأة محلياً ودولياً:**

إن دور الإعلام المحلي والعربي في التركيز على دور المرأة واهتماماتها وقضاياها ومشاكلها وهمومها، كذلك التركيز على دعم المرأة وتمكينها في المجتمع وحمايتها من العنف والفقر والبطالة والحرمان، وتفعيل مشاركتها في التنمية والتربية والتعليم والمجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يركز عليها الإعلام، إذ يوجه الإعلام اهتمامه للنهوض بالمرأة لاسيما في مجال التعليم والعمل، حيث اهتم بالإرشاد الدولي في تطبيق بعض الاتفاقيات الدولية وما جاء من بنود هامة ورئيسة وردت بحق المرأة في الإعلان العالمي لحقوق المرأة، ومن أهم القضايا التي اهتم به الإعلام هي مشاركة المرأة السياسية، فهي ضرورة ملحة لما لها من آراء وخبرات تسهم في مواقع صنع القرار في المجتمعات، ومن هنا يأتي دور التلفزيون والفضائيات كوسائل اتصال جماهيري ووسائل إعلام، من خلال التركيز على برامج تعليم المرأة وزيادة الوعي الثقافي والاجتماعي والصحي، والاقتصادي والسياسي، وتشكيل فرص العمل وتمكين المرأة من الشروع في أخذ دورها الطبيعي في الحقل السياسي وتوجيهها وصقل مواهبها وإبداعاتها سواء كانت قارئة أو عاملة في أي مجال[2].

فقد أشارت بعض الدراسات والأبحاث بخصوص المرأة عن طريق المجلات، مثل الدراسة التي قامت بها (**كارولا تابور**) حول عمل المرأة، فقد أثبتت مسؤولية توليها إدارة المجلة ملامح عامة ومتميزة، كما أعطتها استقلالية في إدارتها لزيادة كفاءة العمل لأعضائها، وحسنت من ظروف بيئة العمل للصحفيات بالمجلة، ومن ثم لابد من إعداد المرأة وتعليمها واشتراكها في الإعلام وفتح المجال أمام إبداعها وقدراتها كإنسان، ومكافحة فقرها وإبراز دورها الإنساني[3].

- **العوامل المؤثرة في جذب المرأة العربية للعمل**: هناك العديد من العوامل المتداخلة ببعضها البعض، والتي تلعب دوراً فعالاً في جذب المرأة العربية للعمل، ونعرض منها ما يلي[4]:

أ- **التعليم والتأهيل والتدريب**: إذ يزيد التعليم والتدريب من إمكانية المرأة على العمل، ويرفع من مستوى توقعاتها في الحياة، وتحسين فرص التوظيف لها، ومن المؤكد أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة، كلما زادت نسبة مساهمتها في العمل بشكل فعال، وتؤثر بدورها في تغيير المجتمع من خلال مستواها العلمي الذي وصلت إليه.

ب- **بنية الاقتصاد وتأثيره على التوزيع السكاني:** لعل التطور الذي يشهده العالم وما رافقه من نمو اقتصادي واجتماعي، كان له تأثيره الإيجابي على معدلات اشتراك المرأة بالعمل في مختلف مجالات الحياة، وإيجاد فرص عمل جديدة غير التقليدية مثل: التمريض والتعليم والحرف اليدوية، كما ساعد استبدال الحرف اليدوية بالتصنيع، وإيجاد خدمات جديدة، أو توسيع آخر في التعليم والصحة والصناعة، وأهمية القطاع النفطي والفائض الضخم والأموال وإيجاد مشاريع تنموية جديدة، استدعت إيجاد أيدي عاملة وأحدثت تغييرات جوهرية في الطلب على عمل المرأة.

ج- **عوامل ثقافية ونفسية واجتماعية:** أشارت بعض الدراسات إلى أن العمل ضرورة إنسانية تحقق للمرأة الشعور بقيمة الذات، الأمر الذي ساعد على منحها الشعور بالرضا والقدرة على تحقيق الرسالة التي خلقت من أجلها، ومثل هذا الشعور يخلق التبرير المنطقي لخروج المرأة إلى ساحة العمل، ويوضح قدرتها على مواكبة التغيير والتنمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

د- **دور النقابات في معالجة مشاكل وحاجات النساء:** رغم تزايد عدد النساء العاملات وخصوصاً اللواتي لديهن مسئوليات عائلية، فإن بنية التنظيم البنائي لدى النساء مازالت ضعيفة بالقياس إلى التنظيمات النقابية في صفوف الرجال، ولكن بالرغم من هذا فإن دور النقابات كان وما زال دوراً متميزاً، فهي تبذل جهوداً لتجسيد زيادة مساهمة المرأة في ميادين العمل والإنتاج.

- **عمل المرأة وانعكاسه على الاستقرار الأسري في المجتمع العربي**: إنّ انضمام المرأة للحياة العمليّة يساعد على تنمية الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع بشكلٍ عام، إضافةً إلى رفع ميزانيّة أسرتها، وقد أتاح المجتمع فرصاً لعمل المرأة وحقّق لها المساواة مع الرجل في مجال العمل، وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة الأجور، ويجدر بالذكر أنّ للمرأة القدرة على العمل في أيّ مكانٍ توجد فيه سواءً في المناطق الريفية أو المدينة، إلّا أنّ طبيعة عملها تختلف باختلاف الظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة المحيطة بها، إلا أنه نتج عنه آثار على الاستقرار الأسري، والذي يمكن توضيحها من خلال ثلاثة اتجاهات وهي[5]:-

أ- **الاتجاه التقليدي**: وهو الاتجاه الذي يرى في المرأة الكائن الضعيف، طبقاً لموقفهم من خلال تعاليم الدين الإسلامي، وهذا ما يثبت بتمسكهم بموقفهم الرافض لخروج المرأة للعمل.

ب- **الاتجاه المعتدل**: ويمثل فكرة الغالبية من الرجال والنساء في مجتمعنا العربي، وهذا الاتجاه يتسم بنظرة متحررة نسبياً دون أن يكون معارضاً للتقاليد، ويعترف أصحاب هذا الاتجاه بحقوق المرأة في الكثير من الجوانب، ولكن في نطاق وظائف معينة تتسجم وطبيعة المرأة مثل التعليم والصحة.

ج- **الاتجاه المتحرر**: وهو الذي يساوي الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة في جميع المجالات، ويرى هذا الاتجاه بأن المرأة إنسان قادر على العمل والإبداع وممارسة الحرية وتحمل المسؤولية، ويرى أصحاب هذا الاتجاه بأن تخلف المجتمع العربي يعود إلى انعدام حرية المرأة، واستبعادها عن ميادين العمل، مما يترتب عليه جهلها في الكثير من الأمور، وإن أهم ركائز المجتمع وتطوره، أن يشارك فيه جميع أفراده رجالاً ونساءً في العمل، وصولاً به إلى مجتمع متحرر اقتصادياً مشبعاً ذاتياً، ولا يمكن أن

1 - سامية فهمي، المرأة في التنمية. الإسكندرية: الفنية للطباعة والنشر، 1992، ص 76-95.
2 - سناء الجبور، الإعلام الاجتماعي. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص 64-68.
3 - أحمد زكريا، الممارسة الصحفية والأداء الصحفي. القاهرة: دار الفجر للنشر والطباعة، (ب:ت)، ص 129.
4 - نقلاً عن: مجلة العلوم الاجتماعية، دورية محكمة نصف سنوية، كلية الآداب: جامعة طرابلس، قسم الخدمة الاجتماعية، ص193.
5 - بشرى قبيسي، المرأة في التاريخ والمجتمع. بيروت: دار الموج للنشر والتوزيع، 1995، ص 171-178.

تصل إلى بناء مجتمع قوي دون السماح للمرأة أن تقوم بدورها الإيجابي على أكمل وجه.

- **أهم التحولات الاجتماعية في قضية مشاركة المرأة:** وفقاً لما تم عرضه فيما يخص المرأة وخروجها للعمل وتوليها مناصب قيادية في عدة جوانب، أدى ذلك لحدوث تغييرات وتحولات على كافة الأصعدة وفي شتى المجالات، ومنها :-

أ- **التحولات الاجتماعية وقضية مشاركة المرأة في التعليم:** نالت المرأة حظاً وافراً من التعليم في ظل سياسات التحولات الاجتماعية والثقافية خلال القرون الأربعة الأخيرة، وبذلك صارت المرأة تشارك في أغلب النشاطات الاجتماعية إسوة بالرجل، فهي تخرج للعمل والدراسة وتشارك في المجالات الإنتاجية والخدمية، وأتاحت لها فرصة التعليم الالتحاق بمختلف الوظائف في غالبية القطاعات، إلى أن أصبح العلم لا يشكل حاجة فقط، وإنما يؤدي إلى المزيد من المعرفة والوعي بالحاجات، وبالتالي تخطط المرأة في القيام بسلوك تملك رشيد اتجاه أهمية الحاجة إلى القرارات[1].

ب- **التحولات الاجتماعية وقضية المرأة في العمل:** إن تقسيم العمل أسفر في الوقت الحالي بما يعرف بالعمل خارج المنزل، إذ توجه اهتمام كبير من قبل البحاث والدارسين نموذج خروج المرأة للعمل وتحليله، واتفقت غالبية الدراسات على أن الاتجاهات الاجتماعية نحو عمل المرأة تتعدد بين النظرة التقليدية والاعتراف بحقها في العمل، وبين النظرة المتحررة التي تعترف بدور المرأة وفق حدود تناسب طبيعتها ودورها المنزلي، ويضاف إلى هذه التحولات عوامل أخرى أهمها: التعليم والتدريب المتاح للمرأة، وقوانين العمل وتشريعاته والوعي الذاتي للمرأة ودرجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع[2].

2. مكانة المرأة في المجتمع الليبي (قديماً وحديثاً):

تأثرت مكانة المرأة في المجتمع الليبي بطبيعة النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة فيه خلال المراحل التاريخية المتعددة، حيث أثرت على طبيعة البناء الاجتماعي تأثيراً كبيراً، ومن ثم على مكانة المرأة ومستوى تعليمها ومدى مساهمتها في العمل، بحيث أصبحت مع مرور الوقت مقيدة بأمرين وهما: الأول يكمن في الرواسب الثقافية التقليدية غير المنصفة للمرأة، والثاني تأثر المرأة بتلك النظم السياسية التي فرضت نفسها بالقوة على حياة المجتمع الليبي، وأثرت على جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية في البلاد، لذلك يعد واقع المرأة الليبية في تلك المرحلة من واقع مجتمعها وما أحيط بها من ظروف وما استجدت عليه من أوضاع، ففي العهد العثماني سنة 1551م تزايد استبعاد المرأة في المجالات كافة، فحرمت من فرص التعلم والقراءة والكتابة، إلا أن بعض البحاث والدراسين يرون بأن المرأة الليبية في حقبة زمنية ما في العهد العثماني كان لها دور كبير في دعم الجانب الاقتصادي للأسرة بصورة خاصة، وفي المجتمع بصورة عامة، واستمر وضع المرأة في العهد العثماني متردياً لفترة طويلة من الزمن، إلى أن شعر العثمانيون بأطماع الدول الأوروبية، وسيطرتهم على البلاد، مما أضطرهم إلى تغيير سياساتهم الداخلية، فقاموا بتقديم المساعدات وإنشاء العديد من المدارس في مختلف البلاد.

وبدأت بعد ذلك الملامح الإيجابية تظهر بخصوص تعليم المرأة الليبية، إلى أنشأوا مدرسة الفنون والصنائع سنة 1903م لتدريب المرأة أعمال الخياطة والتطريز، وتخريج العديد من النساء الليبيات، ومن ثم برز دور المرأة الليبية في التعليم كمرشدة ومديرة في العديد من المداري الابتدائية والإعدادية، وفي سنة 1993م انسحبت القوات الإيطالية من ليبيا بعد احتلال دام 32 سنة، خلفت بذلك صراع على النفوذ وقسمت ليبيا إلى ثلاث مناطق إدارية إقليم طرابلس وإقليم برقة وإقليم فزان، ومع نهاية الحرب العالمية وحصول ليبيا على استقلالها، بدأ الصراع بين العقليتان (القديمة والحديثة)، والتحام الثقافتين التقليدية والحديثة حول إنصاف المرأة وإعطائها حقها كإنسانة، وحقها في التعليم والحياة الكريمة، وتقرير المصير، حيث شعر المجتمع الليبي بأهمية تحسين الوضع التعليمي المتردي في البلاد، فأقاموا المدارس وأصبح التعليم إجباري على كل فرد داخل المجتمع الليبي، وبعد مرور سنوات على استقلال البلاد بدأ التعليم الجامعي فعلياً في ليبيا، وساهم اقتصاد النفط وتصديره في تحسين الوضع المعيشي والتعليمي في المجتمع.

- **أدوار المرأة في المجتمع الليبي:** اقتصرت أدوار المرأة في الماضي بالمجتمع الليبي على أدوار معينة بطبيعتها الفسيولوجية كمرأة، أما في الوقت الراهن ومع انتشار العلم والثقافات تعددت أدوارها وانطلقت من داخل المنزل إلى خارجه، وبمرور الوقت أصبحت المرأة تلعب دوراً لا يقل أهمية عن دور الرجل في عملية التنمية الشاملة لمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية وغيرها، وعلى الرغم من هذا التحسن في تعدد أدوارها إلا أنها ظلت مثقلة بأدوار متعددة قديمة وحديثة، مما أوقع البعض منهن في حالة صراع ما بين إثبات ذاتها وكيانها كامرأة وكمرأة قيادية خارج منزلها، ولكي نفهم هذه الأدوار نوضح بإيجاز هذه الأدوار ومنها:

أ- **دور المرأة داخل المنزل:** عند حديثنا عن دور المرأة داخل الأسرة فإننا نتحدث على الوظائف الأسرية التي تقتضي أدوارها منذ دخولها الحياة الزوجية، فتصبح بذلك السكن الروحي لزوجها، ولأهمية دور المرأة في الأسرة فقد كرمها الله سبحانه وجعل تحت أقدامها الجنة، وجعل رضاهما من رضا الله، فنراها تقوم بأدوارها داخل المنزل كربة بيت وتربي أطفالها، وتلبي احتياجاتهم الأسرية والعاطفية، أما في الوقت الحاضر فمن الممكن أن نطلق مصطلح ربة منزل على الزوجة التي تعمل بالمنزل، وتنشغل بتربية أبنائها والاهتمام بزوجها، إلى جانب دورها في أي وظيفة أخرى تتقاضى عنها أجر.

ب- **دور المرأة خارج المنزل:** ونقصد بخارج المنزل أي أنها المرأة العاملة التي تتولى مناصب قيادية في المجتمع، فقد أثبتت المرأة الليبية بأنها على قدر من تحمل المسئولية داخل المجتمع، فقد اقتحمت كافة المجالات الحياتية، فقد أصبح عمل المرأة أو الزوجة في عصرنا مهما وضروريا على الأقل بالنسبة لها يأتي بفوائد أهمها مشاركتها لزوجها في تحمل بعض النفقات ومتطلبات الحياة الأسرية، وأصبحت العلاقة بينهما مبنية على أساس التعاون وتبادل الآراء، فمساهمة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة ساعدها في التخلص من كونها عبء على الزوج، وإن كانت هذه المساهمة دفعت بها في بعض الأحيان إلى التعالي على الرجل، حيث أن عمل المرأة خارج البيت يعود بمجوعة من المنافع الإيجابية على أفراد الأسرة وتحسين أوضاعهم الصحية والغذائية، بالإضافة إلى تحسين مستوى تعليم الأطفال، أما بالنسبة لأوضاع المرأة داخل الأسرة فهي تساهم في صناعة القرارات الخاصة

---

[1]- وسيم العكروت وآخرون، الاستقلال المادي للمرأة العاملة وعلاقتها بالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية. دراسة ميدانية على عينة من العاملات بقطاع التعليم بمدينة غريان، جامعة الجبل الغربي: كلية الآداب، 2011، ص 17.

[2] - سناء الخولي، الأسرة في عالم متغير. ط/2، لبنان: دار المعرفة الجامعية، 1956، ص 382.

بأسرتها، وأن هذه المساهمة تتضح في بعض المجالات المختلفة كمشاركتها في القرارات الخاصة[1].

ج- **دور المرأة في الجانب الاجتماعي:** حظت المرأة في ليبيا بحقوق قانونية وسياسية منحتها وضعاً أفضل عن ذي قبل، إلا أن هناك عوائق اجتماعية وثقافية في بعض المناطق تحول دون تبوء المرأة مكانة تليق بها، فقد شهدت السنوات العشر الأخيرة طفرة في أعمال المرأة بما فيها ربات البيوت، اللواتي يمارسن أعمالهن داخل بيوتهن، كما نلاحظ أن عدد النساء اللواتي يتولين مناصب قيادية هن من النساء المطلقات، وهذا قد يرجع إلى عقلية الرجل التي ترفض بأن تكون المرأة سيدة نفسها[2].

د- **دور المرأة في الجانب السياسي:** دعت الشعوب المتحضرة لتحرير المرأة ورفع القيود المفروضة عليها، وإعطائها الفرص للخروج والانفتاح على العالم الجديد، بل قفزت المرأة بطريقة سريعة وجادة في انخراطها في العديد من الجوانب لتحديد مكانتها في الحياة، وانخراطها في العمل الذي ينمي شخصيتها، حيث أن الجانب السياسي يمنح المساواة بين الرجل والمرأة ويجسد الممارسات الميدانية، واعتماد جميع المعايير القانونية والتشريعية والسياسية، وتقليد المرأة أي منصب من المناصب القيادية، فقد أثبتت جدارتها فعلياً، إلى أن وصلت إلى مناصب قيادية حساسة في الدولة وشغلت منصب الوزيرة والقاضية والتحقت بالعمل الدبلوماسي وعملت بالطيران وغيرها من المناصب التي تشرف المجتمع الليبي.

ه- **دور المرأة في الجانب الاقتصادي:** يشير تقرير الإحصاء في الأمم المتحدة لعام 2000، بأن المرأة في كل الأقطار شكلت ثلث القوة العاملة في العالم، وإن القطاع غير الرسمي هو من أكثر القطاعات شغلاً للنساء، حيث دعت الناشطات الليبيات بمناسبة اليوم العالمي للمرأة إلى دور أكبر للنساء في رسم مسار ليبيا الجديد، خاصة العملية الدستورية، فقد ساهمت المرأة الليبية في تحقيقها لحل القضايا الملامسة لها، فالمرأة نصف المجتمع وإذا أردنا أن نبني دولة مدنية عضوية، فكيف لنا أن نعطل نصف المجتمع؟

و- **دور المرأة في الجانب الثقافي:** تعد قضية المرأة في تحقيق السلام واحدة من أهم القضايا النظرية والعلمية، والتي شغلت المفكرين والبحاث على حد السواء، حيث شهدت هذه الفترة تطور ملحوظ وبوتيرة متسارعة وملفتة للنظر في مناقشة قضايا المرأة وربطها بعدد من القضايا الأخرى الهامة على الساحة الدولية، كالتنمية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وغيرها، والنظر للمرأة في هذا الجانب على أنها شريك أساسي في تدعيم قيم السلام في المجتمع، كالتضامن والتسامح والتعاون مع شرائح المجتمع المختلفة من خلال دورها في المنظمات الحكومية وغير الحكومية[3].

- **المرأة الليبية وصورة المستقبل:** رغم التطور الإيجابي لواقع المرأة التعليمي، وتحسن أحوالها وتطور مكانتها ودورها في المجتمع، فإنها لا تزال تواجه بعض الصعوبات والعقبات الناتجة عن النظرة الثقافية والاجتماعية التقليدية لها، كما إن جزء من هذه الصعاب يرجع إلى موقف المرأة نفسها لعدم ثقتها بنفسها، مثل التأثير السلبي للعادات والتقاليد التي ترسم صورة محددة للمرأة كأنثى وربة منزل، وصورة المرأة لذاتها بأنها غير مساوية للرجل، ولتطوير واقع المرأة في المستقبل، لابد من أن تعتمد على دورين أحدهما تقوم به الدولة والآخر تقوم به المرأة نفسها، وذلك من خلال تصدي الدولة للأمية والتخلف والجهل، وتغيير الصورة التقليدية للمرأة، وتطوير التعليم المهني على أساس بحثي مخطط له[4].
- **عمل المرأة في القانون الليبي:** فقد سنّت الدولة الليبية العديد من القوانين التي تضمن بها حقوق المرأة العاملة، بما في ذلك الحق في الحريات والمشاركة المدنية والسياسية والتي من بينها[5]:

أ-الإعلان الدستوري الليبي المؤقت الصادر في ديسمبر 2011 والمعدل في 2014.
ب- القانون الليبي رقم 10 لسنة 1954 بشأن الأحكام الخاصة بالزواج والطلاق وآثارهم وكل تعديلاته في 1991.
ج- القانون رقم 20 بشأن تعزيز الحرية لسنة 1991.
د- القانون رقم 29 بشأن تنظيم الأحزاب السياسية لسنة 2012.
ه- قانون رقم 4 بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام لسنة 2012.
و- قانون رقم 10 لسنة 2014 بشأن انتخاب مجلس النواب في المرحلة الانتقالية.
ز- القانون المدني الليبي 1953/11/28.
ح- قانون العمل رقم 1 لسنة 2013.
ط- قانون رقم 3 لسنة 2012 بشأن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

3. عرض وتحليل بيانات الدراسة وفقاً للدور القيادي للمرأة الليبية في مناصب الدولة وآثارها في بعض المتغيرات:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي اعتمدت **المنهج الوصفي التحليلي** باعتباره المنهج المناسب لطبيعة الدراسة من حيث دراستها لموضوع الدراسة الحالي، استناداً على أهدافها وتساؤلاتها، والتي تناولت معرفة دور المرأة القيادي في بعض مناصب الدولة في المجتمع الليبي، ولذلك فإنّ المنهج الوصفي التحليلي يعد الأنسب لتوظيفه في هذه الدراسة من بقية المناهج الأخرى في العلوم الاجتماعية، فقد شملت **عينة الدراسة** جميع النساء الليبيات اللواتي يشغلن مناصب قيادية في المجتمع الليبي في مدينة طرابلس، وباعتبار أنّ مجتمع البحث كبير جداً، فقد تم اختيار طريقة العينة العشوائية البسيطة، وبذلك فإن عينة الدراسة مختلفة باختلاف المناصب التي يشغلنها أفراد العينة سواء في مجال التعليم أو الصحة أو القانون والقضاء، أو الاقتصاد (سوق العمل)، وذلك باستخدام النسبة المئوية والتكرار.

---

[1] - فوزي الشريف، تعدد ادوار المرأة العاملة في المجتمع الليبي وتأثير ذلك على الوظائف الأساسية للأسرة (دراسة ميدانية عن المرأة العاملة بمدينة يفرن). رسالة ماجستير، غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا: مدرسة العلوم الانسانية، 2007، ص 85-91.

2 - رضاء مسعود وآخرون. المشكلات التي تواجه المرأة في المؤسسة التعليمية. (دراسة ميدانية على مدرستي الجبل ورابعة العدوية بيفرن)، جامعة الجبل الغربي: كلية الآداب، 2016، ص 24-30.

3 - رضاء مسعود وآخرون، مرجع سابق، ص 24-31.

4 - على الحوات، المرأة والتنمية والعمل في ليبيا. طرابلس: منشورات الجامعة المغاربية، 2006، ص77.

5 - نقلاً عن: www.africanch.ldforum.org.clr.pdf

▪ **وصف عينة الدراسة:**

هي عبارة عن النساء الليبيات اللاتي يشغلن مناصب قيادية في الدولة الليبية، سواء كان في مجال التعليم أو الصحة أو القانون والقضاء، والاقتصاد (سوق العمل)، من خلال اعتماد الباحثتان على استخدام النسب المؤية والتكرارات.

▪ **عرض وتحليل بيانات الدراسة وفقاً لمتغيرات المجتمع:**

جدول رقم (1) يوضح توزيع النساء العاملات حسب المستوى التعليمي للسنوات (1973/ 1995/ 2006)[1]

المستوى التعليمي	1973		1995		2006	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أمية	21824	60.42	12879	6.76	6783	1.42
تقرأ فقط	156	0.43	4896	2.57	418	0.09
تقرأ وتكتب	3040	8.42	0	0	4044	0.85
الشهادة الابتدائية	1618	4.48	9608	4.04	13961	2.92
الشهادة الإعدادية	7270	20.12	32718	17.17	34157	7.15
الشهادة الثانوية	0	0	108661	57.01	181572	38.03
مؤهل فوق الجامعي ودون الجامعة	343	0.95	1334	0.7	117951	24.7
شهادة جامعية	1518	4.2	20476	10.74	114432	23.97
ماجستير/ دكتوراه	278	0.78	0	0	3376	0.71
غير مبين	71	0.2	18	0.01	778	0.16
المجموع	**36118**	**100**	**#REF**	**100**	**477472**	**100**

يبين الجدول السابق أنّ نسبة النساء الأميات العاملات لسنة 1973 مرتفعة حيث بلغت نسبتهم (60.42) بينما قلت في سنة 1995 وبنسبة (6.76)، في حين انخفضت نسبة الأمية في سنة 2006 وبنسبة (1.43)، وهذا يدل على دخول المرأة مجال التعليم في السنوات الأخيرة، بينما بلغت نسبة النساء العاملات اللواتي يحملن الشهادة الابتدائية لسنة 1973 (4.48) وفي سنة 1995 بلغت نسبتهم (4.04) وسنة 2006 (2.92)، وهذا يدل على تحرر المرأة من القود والعادات التي تحرمها من الخروج من المنزل، والدخول إلى المؤسسات التعليمية، وتوالت النسب في حصول النساء العاملات على الشهادات التعليمية، إلى أن وصلت نسبة حملة الشهادات الثانوية في سنة 1995 إلى (57.01) وسنة 2006 انخفضت قليلاً وبنسبة جاءت (8.03)، أما النساء العاملات اللواتي يحملن مؤهل فوق الثانوي ودون الجامعي، فقد بلغت نسبتهم في سنة 1995 (0.95)، وسنة 2006 بنسبة (24.7)، بينما ارتفع عدد النساء العاملات اللاتي تحصلن على الشهادة الجامعية لسنة 1995 وبنسبة (4.2)، وسنة 2006 وصلت نسبتهم إلى (10.74)، وهذا يدل على تحسن الحالة التعليمية للنساء الليبيات العاملات، فقد شهدت تحسناً ملحوظاً خلال الفترة من سنة 1973 إلى 2006، إلا أن هذا التحسن الملحوظ لا يعكس بالضرورة تحسن في المهارات والمعارف والخبرات التي تعزز القدرات الإنتاجية للنساء العاملات، حيث تشير العديد من الدراسات التقييمية للتعليم والتدريب إلى أن هناك انخفاض في مستويات المهارات.

جدول رقم (2) يوضح توزيع النساء لأسباب الخروج لسوق العمل حسب درجة أهميتها

الأسباب	غير مهم	مهم بدرجة متوسطة	مهم بدرجة كبيرة	المجموع
مساعدة الأسرة	**14**	**25**	**61**	**100 (103)**
الحصول على دخل خاص	**15**	**38**	**48**	**(100) 100**
عذر الخروج	**81**	**13**	**6**	**100 (96)**
لشغل بعض وقت الفراغ	**31**	**39**	**30**	**100 (97)**
المساهمة في خدمة الوطن	**13**	**30**	**57**	**100 (98)**
تحقيق الذات	**9**	**19**	**72**	**100 (99)**
الحصول على مكانة عالية	**12**	**22**	**66**	**100 (98)**
التعرف على آخرين	**11**	**24**	**65**	**100 (98)**
اكتساب خبرات جديدة	**8**	**8**	**84**	**100 (98)**

من الملاحظ أن هناك أكثر من سبب لخروج المرأة لسوق العمل، إذ تختلف من شخص لآخر تبعاً لدرجة الأهمية المعطاة لكل سبب، وكان أهم سبب لخروج المرأة العاملة لسوق العمل هو اكتساب خبرات جديدة، حيث اتفقت آراء العينة وبنسبة (84) على هذا السبب، ومن ثم جاءت أحد الأسباب وذلك للمساعدة في دخل الأسرة أو الحصول على دخل، نتيجة لتدني دخل الأسرة السائدة بين السواد الأعظم، على أن يكون الحصول على المال هو السبب الأكثر أهمية لهن، ولكن الأسباب التي لها علاقة بالشخصية هي التي بدت أكثر أهمية مثل تحقيق الذات والحصول على مكانة عالية ومن ثم التعرف على الآخرين.

يشير هذا النمط من الاستجابات إلى أن المرأة العاملة همها الأول من العمل المأجور، هو التغيير الذي يحدثه على نمط الحياة التقليدية، ولا شك بأن العمل المنزلي يأخذ منها جهداً ووقتاً طويلاً وهذا النوع من الثقافة السائدة للمرأة وحدها، وهو على أهمية الخدمات التي يقدمها يظل في حدود تلك القيم التي تكبل المرأة وتجعلها حبيسة المنزل، فقد اتفقت غالبية عينة الدراسة على أن عذر

[1] - عبد الحميد أحمد الفكحال، المرأة الليبية أرقام ومؤشرات. اللجنة الشعبية العامة للشؤون الاجتماعية، 2010، ص 40.

الخروج من المنزل غير مهم، إلا أن مجال الأسباب توسع كثيراً خلال العقود الأخيرة، وأصبح الخروج للتسوق وحضور المناسبات الاجتماعية من الأسباب المقبولة اجتماعياً، ولو أجريت هذه الدراسة قبل خمسين سنة لوجدنا هذا السبب يأتي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية.

بذلك فإن من أكثر الأسباب لخروج المرأة العاملة لسوق العمل هو تحقيق الذات والذي جاء بنسبة (99)، نتيجة قدرة المرأة للدخول في مجالات سوق العمل.

جدول رقم (3) يوضح أعداد الأشخاص الذين كان لهم تأثير على دخول النساء لسوق العمل

الأشخاص	تأثير قوي	متوسط	ضعيف	لا ينطبق	المجموع
الوالد أو الوالدة	67	20	10	3	100 (62)
الأخ أو الأخت	31	45	19	5	100 (62)
أقارب آخرون	8	24	36	32	62 (100)
المدرس	10	25	25	41	100 (62)
أقرب صديق أو صديقة	42	20	13	18	100 (62)

بما أن المرأة ليست عضوة مستقلة في المجتمع، فهي بذلك لا تتخذ غالبية القرارات الخاصة بها بمفردها ودون الرجوع إلى الآخرين، وبذلك فإن القرار الخاص بالدخول إلى سوق العمل لم يكن قرارها لوحدها، وإنما شاركها فيها أشخاص آخرون مهما كانت صفة القرابة فيما بينهم، وإذا افترضنا بأن للوالدين تأثير قوي إما بالموافقة أو الاقتراح، فهذا يرجع إلى أن تأثير الوالدين قوي على النساء العاملات وبنسبة (62)، أما من كان لهم التأثير على النساء العاملات لدخولهن لسوق العمل هم فئة الإخوة والأصدقاء وبنسبة (42)، وبذلك نجد أن أكثر الأشخاص الذي كان لهم تأثير قوي وفعال على دخول المرأة لسوق العمل هم الآباء، وقد يرجع ذلك لمعاونة المرأة في مصروف المنزل، وشراء بعض المستلزمات من خلال ما تتحصل عليه المرأة من مبالغ مالية لتساعد أسرتها.

جدول رقم (4) يوضح معدلات مشاركة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي وفق نتائج التعداد السكاني

المشاركة في النشاط الاقتصادي	عدد النساء في الفئة العمرية (15) سنة فما فوق				
	1964	1973	1984	1995	2006
مجموع النساء في سن العمل	403646	477877	788043	1314739	1805834
مجموع العاملات	16742	28004	87663	190960	388154
العاملات%	4.15	5.86	11.2	14.52	26.44

يوضح الجدول السابق بيانات النساء العاملات من مجموع النساء اللاتي أعمارهن من (15) سنة فما فوق وبنسبة (4.15) لسنة 1964، لكنها تضاعفت خلال عشرين عاماً وتضاعفت بعد عشرين عاماً أخرى ووصلت في سنة 2006 إلى (26.44)، مما يعني أن نسبة النساء العاملات إلى مجموع جميع النساء اللاتي يمكنهن العمل تجاوزت في سنة 2006 بنسبة (40)، وإذا نظرنا إلى هذه النسبة على ضوء النسب المماثلة لها في العالم، فإنها تقل عن النسبة الخاصة بالعالم ككل، والتي وصلت إلى (40)، أما النسبة في بلدان العالم المتقدم فقد تجاوزت (40)، وبذلك فإن التعليم هو المتغير الرئيس وراء خروج المرأة للعمل، وهذا بدوره أدى إلى تزايد عدد المتعلمات اللاتي انضممن لقوى العمل، كما ساعد فتح الباب أمام المرأة للدخول في أي مجال من مجالات التعليم، وتنوع مجالات العمل لا سيما التي كانت حكراً على الرجل.

جدول رقم (5) يوضح توزيع النساء المشتغلات حسب أقسام النشاط الاقتصادي للسنوا (2006/1995/1973)

أقسام النشاط الاقتصادي	1973		1995		2006	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الزراعة والغابات والصيد	13912	38.52	4206	2.42	18980	4.88
التعدين واستغلال المحاجر	319	0.88	679	0.39	2157	0.55
الصناعات التحويلية	1650	4.57	10111	5.83	3888	1
الكهرباء والغاز والمياه	93	0.26	1385	0.8	2096	0.54
التشييد والبناء	220	0.61	613	0.35	1499	0.39
تجارة الجملة والتجزئة والخدمات	537	1.49	2941	1.7	4261	1.1
النقل والتخزين والمواصلات	348	0.96	2280	1.31	3373	0.88
المصارف ومؤسسات التمويل	520	1.44	3688	2.13	5636	1.45
الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية	18213	50.43	147355	84.94	343556	88.3
أنشطة غير واضحة التصنيف	306	0.85	233	1.31	3455	0.98
المجموع	36118	100	173491	97.58	388901	100

توضح البيانات الإحصائية المتاحة من النتائج النهائية لتعداد السنوات المبينة في الجدول السابق، تشغيل المرأة الليبية حسب أقسام النشاط الاقتصادي، فقد شهدت تحولاً واضحاً بين سنة 1973 والعامين الآخرين، حيث كان العمل في نشاط الزراعة يتركز وبشكل كبير باعتباره نشاط الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية، فكانت نسبة العاملات في سنة 1973 (38.52)، وانخفضت في سنة 2006

إلى نسبة (4.88)، أما نشاط الخدمات العامة فقد شكل أكبر نسبة في مجموع المشتغلات، فقد ارتفعت نسبتهم في سنة 1973 إلى (50.43) لتصل في سنة 1995 إلى (84.94) وسنة 2006 إلى (88.3).

ويشير هذا الوضع إلى خلل كبير في تشغيل المرأة حسب النشاط الاقتصادي، فقد كان التركيز كبير في نشاط الخدمات العامة وخدمات المجتمع، ونقص شديد للتشغيل في الأنشطة الإنتاجية، فقد يرجع السبب إلى ضعف مستوى المهارات لدى النساء العاملات، وضعف البنية للاقتصاد الليبي، والقيم والتقاليد الاجتماعية التي تحبذ توظيف المرأة في الأنشطة الخدمية كالتعليم والصحة ونشاط الإجارة العامة على وجه التحديد.

جدول رقم (6) يوضح نسبة أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

أقسام المهن الرئيسية	1973		1995		2006	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أمناء المؤتمرات ومدراء الأعمال	19	0.05	21	0.01	647	0.71
المهن العلمية والفنية ومن يعمل معهم من الفنيين	10343	28.64	122867	70.82	293004	75.34
مراقبو الكتبة والموظفين والإداريين التنفيذيين	1730	4.81	24954	14.38	54653	14.05
العاملون بمهن الخدمات والبيع والشراء	8178	22.64	14243	8.21	3925	1.01
العاملون بمهن الزراعة وتربية الحيوانات	13679	37.87	3369	1.94	18492	4.75
العاملون بالمهن الإنتاجية ومن ينتمي إليهم	1921	5.32	7815	4.5	14439	3.71
غير المصنفين	248	0.67	222	0.13	3741	0.96
المجموع	36118	100	173491	100	388901	100

توضح بيانات توزيع النساء الليبيات المشتغلات حسب أقسام المهن الرئيسية، بأن هناك تركيزاً كبيراً في المهن العلمية، حيث ارتفعت نسبة العاملات لسنة 1973 إلى (28.64) لتصل في سنة 1995 بنسبة (70.82) وسنة 2006 بنسبة (75.34)، والجدير بالذكر أن هذه النسبة لا تعني أن النساء الليبيات جلهن من أصحاب المهن العلمية والفنية، وإنما نتيجة لدمج أصحاب المهن العلمية والفنية مع الفنيين، أدى لارتفاع عدد العاملات بهذه المهن، فنجدهم في مهن التعليم والتدريس والأمور الدينية بنسبة (62)، أما اللواتي يعملن فنيات مساعدات في مجالات العلوم الطبيعية والحاسوب وغيرها وبنسبة (7.9).

كما أن ارتفاع عدد النساء المشتغلات في المهن الفنية هو نتيجة التوسع الذي تحقق في التعليم خلال عقد الثمانيات والتسعينات، وهكذا توضح البيانات بأن المهن التي تشغلها المرأة العاملة تتركز في عدد بسيط من المهن كالتدريس والتمريض وفنيي المعامل في سنة 2006 وبنسبة (85) من المجموع الكلي للمشتغلات.

جدول رقم (7) يوضح توزيع النساء المشتغلات حسب الحالة العملية للسنوات (2006/1995/1973)

أقسام المهن الرئيسية	1973		1995		2006	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
صاحبة عمل	87	0.24	534	0.31	2740	0.7
تعمل لحسابها	1357	3.96	3117	1.8	18500	4.76
مستخدمة (تعمل بأجر)	20967	56.89	168481	97.11	366966	94.36
تعمل لدى أسرتها	13567	36.87	741	0.43	44	0.01
متعطلة وسبق لها العمل	739	2	617	0.36	651	0.17
غير مبين	82	0.22	1	0	0	0
المجموع	36799	100	173491	100	388901	100

تشير البيانات الحالة العملية للنساء المشتغلات أن الغالبية العظمى يعملن بمقابل، وأن الجزء الأكبر من هذه الفئة هن العاملات في الجهاز الإداري للدولة أو مؤسسات القطاع العام، وأن باقي الحالات لا تمثل أي قيمة ذات دلالة إحصائية، ففي سنة 1973 بلغت نسبة العاملات بأجر (56.98) وسنة 1995 (97.11)، وانخفضت في عام 2006 إلى (94.36) وهذا نتيجة السياسات الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة، وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف الاجتماعي، وشكل كل من الجهاز الإداري ومؤسسات القطاع العام بنسبة (95.6) من مجموع المشتغلات، وانخفضت قليلاً في سنة 2006 إلى (92.4)، إذ توضح هذه المؤشرات أي أنشطة الدولة تمثل أهم مجال لتوظيف المرأة، ومن ثم فإن تخلي الدولة عن ممارسة بعض الأنشطة، شكل أهم التحديات لتوسع فرص العمل أمام العنصر النسائي، فالمرأة الليبية لازالت تنفر من العمل مع القطاع الخاص وكذلك ممارسة العمل لحسابها.

جدول رقم (8) يوضح توزيع النساء العاملات اقتصادية حسب فئات السن للسنوات (2006/1995/1973)

فئات السن	1973		1995		2006	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
19 -15	3033	11.35	3967	2.08	2107	0.44
24- 20	4281	16.02	40840	21.43	70146	14.69
29-25	3475	13	62822	32.96	144268	30.21
34-30	2623	9.81	42728	22.42	115838	24.26

15.1	72089	10.27	19570	11.16	2984	39-35
8.68	41455	3.71	7080	40188	2699	44-40
4.12	19672	2.45	4675	10.61	2835	49-45
1.43	6809	1.81	3446	7.61	2034	54-50
0.76	3628	1.58	3014	4.94	1321	59-55
0.16	753	0.6	1152	2.94	785	64-60
0.07	331	0.35	658	1.34	357	69-65
0.03	146	0.18	350	0.74	198	74-70
0.05	230	0.15	288	0.39	103	أكثر من 74
0	0	0	0	0	3	غير مبين
100	477472	100	190590	100	28598	المجموع

يوضح الجدول السابق البيانات الإحصائية لتوزيع المشتغلات حسب فئات السن، بأن المرأة الليبية العاملة تتميز بصغر السن، ففي سنة 1973 كان التوزيع العمري معتدلاً إلى حد كبير، في حين أظهرت النسب في سنة 1995 تركيزاً واضحاً في الفئة العمرية (20-39)، وسنة 2006 في الفئة العمرية (20-44)، حيث بلغت نسبة النساء العاملات في الفئة العمرية أقل من (40) (61)، وسنة 1973 (89.1) وسنة 1995 انخفضت قليلاً في سنة 2006 لتصل إلى (84.7).

وهذا يشير إلى أن خبرة المرأة الليبية في ممارسة النشاط الاقتصادي قصيرة، ومن ناحية أخرى فإن المرأة الليبية تفضل العمل عندما تكون أكثر تحرراً من مسئوليات البيت وتربيتها لأبنائها، وهذا ما نراه من خلال عدد المتقاعدات من العمل من سنة (1995 و 2006)، ويمكن تفسير مثل هذا الاختيار إلى أنه نتيجة لعدم توفر الخدمات المساندة للمرأة العاملة مثل دور الحضانة ورياض الأطفال وغيرها من الخدمات التي تساعدها في البقاء في العمل، وتمكنها من الموائمة بين مسئولياتها كعاملة وربة منزل في آن واحد، ومن ثن تبين بأن أكثر الأعداد من النساء كانوا من ذوي الأعمار الصغيرة وذلك لقدرتها للقيام بالأعمال وهي في سن صغير.

جدول رقم (9) يوضح تطور عدد الباحثات عن عمل ومعدلات البطالة بين النساء العاملات اقتصادياً للسنوات (2006/1995/1984/1973)

السنة	عاملات اقتصادياً	باحثات عن عمل	%
1973	39358	739	2.52
1984	87667	2893	3.3
1995	205769	17716	8.6
2006	477472	89319	18.7

يبين الجدول السابق عدد الباحثات عن عمل خلال الفترة من سنة 1973 إلى 2006 ارتفاعاً ملحوظاً، وبخاصة خلال العقد الأخير من هذه الفترة، ففي سنة 1973 وصلت نسبة الباحثات عن عمل إلى (2.25)، وسنة 1984 ارتفعت النسبة لتصل إلى (3.3) وسنة 1995 إلى (8.6)، وسنة 2006 بنسبة (18.7) من المجموع الكلي للقوى العاملة النسائية، كما أنه تضاعفت نسبة الباحثات نحو خمس مرات كل إحدى عشر سنة بمعدل سنوي يصل إلى (13.2) خلال الفترة من (1973-1984) بمعدل (17.9)، وخلال الفترة (1984-1995) بمعدل (15.8)، أما الفترة (1995-2006) بنسبة (16.9)، وبذلك نلاحظ بأن عدد العاملات ارتفع أكثر خلال سنة 2006 مقارنة بالسنوات الماضية، بينما هناك ازدياد رهيب في عدد النساء الباحثات عن عمل.

جدول رقم (10) يوضح عدد النساء العاملات في مجال تقديم البرامج الإذاعية

الإذاعة	مذيعون	مذيعات	نسبة المذيعات
صوت طرابلس	28	13	32
راديو الجوهرة	15	4	21
راديو الساعة	12	5	29

يوضح الجدول السابق عدد النساء العاملات في مجال تقديم البرامج الإذاعية ضعيفاً جداً، قياساً بعدد الزملاء الرجال في نفس المهنة، وهذا يشير إلى أن المرأة الليبية يجب أن تبذل الكثير من الجهود للتعلم، وصقل المهارات الفنية والتمكن من المشاركة في التخصصات المطلوبة في سوق العمل، خاصة أن مشاركة النساء الليبيات في القطاع العام لسنة 2010 بلغت (36)، والتي تعد نسبة مؤثرة في سوق العمل والإنتاج الاقتصادي الوطني في ليبيا، فخلال العقود الأخيرة نلاحظ بأن المرأة العاملة اكتسبت العديد من الخبرات والمهارات، وأصبحن أكثر مشاركة في مؤسسات المجتمع وإداراته، وذلك من خلال الاطلاع على تجارب الآخرين وآليات تنفيذ العديد من البرامج التوعوية.

جدول رقم (11) يوضح نسبة النساء الليبيات في انتخابات المؤتمر الوطني العام

الدولة	نسبة مقاعد المرأة في البرلمان	مؤشر عدد المساواة بين الجنسين	نسبة مساهمة اليد العاملة		نسبة السكان ذوي المستوى التعليمي	
			ذكور	إناث	ذكور	إناث
ليبيا	16.5	36	76.8	30.1	44.0	55.6
الأردن	11.1	99	65.9	15.6	77.7	68.9
تونس	26.7	46	70.0	25.5	44.4	29.9
الدول العربية	13.0	--	74.1	22.8	44.7	31.8

شاركت المرأة الليبية بشكل فعال في انتخابات المؤتمر الوطني العام، ومناشط وحراك الساحة السياسية والحقوقية كافة، بما في ذلك جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني الأهلي والأحزاب والتيارات السياسية والمؤتمر الوطني والحكومة، فقد تعددت صورة مشاركة المرأة كناخبات ومرشحات، وقد تحصلت بنسبة (16.5) من مقاعد المؤتمر الوطني العام، فعلى سبيل المثال نجد نسبة حضور المرأة الأردنية في مقاعد البرلمان (11.1)، والمرأة التونسية (26.7) آخذين بذلك الفرق بين عدد السكان الكلي الذي يفوق عدد السكان في ليبيا.

فكل هذه البيانات تجعل من مؤشر عدم المساواة بين الجنسين منخفضاً في ليبيا، مقارنة بين الدول العربية، كما إن المرأة الليبية أعلى من معدل الدول العربية كافة وبنسبة (13.0) كما هو موضح بالجدول، وبالرغم من كل تلك الجهود والمساهمات فقد جاءت مسودة الدستور صادمة ومخيبة للآمال، فعلى سبيل المثال ما جاء في المادة (12) التي تعطي الأحقية للرجل المتزوج من غير ليبية بإعطاء الجنسية لأبنائه، بخلاف المرأة المتزوجة بأجنبي والتي لا يحق لها أن تمنح الجنسية لأبنائها، وهذا يعتبر مؤشراً خطيراً بعلاقة ودور المرأة الليبية في مجتمعها، وأن طريقها لا يزال وعراً مليئاً بالصعوبات، لتقف أمام تلك العراقيل لتمكنها لنيل حقوقها والوصول إلى مراكز وضع القرار.

النتائج :

1. لاحظت الحالة التعليمية للنساء الليبيات تحسناً ملحوظاً خلال الفترة (2006/1973)، إذ أصبح التعليم وسيلة تخلص المرأة من جميع القيود التقليدية التي كانت تحصرها وتقلل من أنشطتها التي خصصت لها على مدى التاريخ للمكانة الاجتماعية التي يمكن أن يطلق عليها ربة بيت، حيث وفر التعليم للمرأة حق الخروج من مكان السكن لقضاء وقت من النهار في مكان آخر، ومزاولة أنشطة أخرى.
2. بينت النتائج بأن أكثر الأسباب لدخول المرأة إلى سوق العمل، لاكتساب خبرات جديدة وبنسبة (98)، وإن سبب خروج المرأة للعمل هو المساعدة في دخل الأسرة والحصول على دخل خاص، وهذا يدل على أنها قادرة على الحصول على مكانة اجتماعية عالية في المجتمع.
3. إن أكثر الأشخاص الذين كان لهم تأثير على دخول عضوية النساء لسوق العمل هم الوالدان وبنسبة (67)، وإن تأثيرهما على دخول المرأة لسوق العمل كان له التأثير القوي إما بالاقتراح أو الموافقة.
4. هناك تزايد ملحوظ من سنة 1964 إلى 2006 في أعداد النساء الليبيات في المشاركة في النشاط الاقتصادي من عمر (15) فما فوق وبنسبة (4.15) بينما وصلت في سنة 2006 (26.44)، وذلك من خلال الاهتمام بقضايا المرأة وتوفير متطلبات تفعيل دورها الاقتصادي والاجتماعي طيلة العقود الأربع الماضية، وتطور كبير في عدد النساء الليبيات في مختلف الأنشطة وتعزيز دور مكانة المرأة في العديد من المهن والحرف والمواقع الإضافية.
5. تشير النتائج إلى تكدس النسب العالية من النساء العاملات في نشاط الخدمات العامة وخدمات المجتمع، وبنسب جاءت على التوالي (50.43، 84.94، 88.3)، وهذا يدل على أن الرجل في المجتمع الليبي لازال يعارض ترأس المرأة له في العمل.
6. ارتفعت نسبة النساء العاملات في المهن الفنية ومن يعمل معهم من الفنيين، في سنة 1973 بنسبة (23)، وسنة 2006 بنسبة (75.3).
7. إن الحالة العملية للنساء المشتغلات أغلبهن يعملن بأجور، وإن الجزء الأكبر من هذه الفئة هن من العاملات في القطاع الإداري للدولة، حيث ارتفعت نسبتهن إلى (56.98) في سنة 1973، وسنة 1995 بنسبة (97.11)، وانخفضت قليلاً في سنة 2006 وبنسبة (94.36).
8. أشارت النسب الإحصائية لتوزيع النساء المشتغلات حسب صغر السن مرتفع جداً، لقدرتها على تأدية العديد من الأعمال والمهام بكفاءة عالية.
9. عدد الباحثات عن عمل خلال الفترة من (2006/1973) ارتفاعاً ملحوظاً، وخاصة العقد الأخير من هذه الفترة.
10. إن عدد النساء العاملات في مجال تقديم البرامج الإذاعية ضعيفاً مقارنة بعدد الزملاء الرجال من نفس المهنة.
11. أوضحت النتائج بأن نسبة مقاعد المرأة الليبية في البرلمان (16.5) تأتي في المرتبة الثانية مقارنة بالدول الأخرى.

التوصيات :

بناءً على نتائج هذه الدراسة وبعض الدراسات السابقة في الإطار النظري فإنها توصي بالآتي:

1. التعمق في الجانب الفقهي الديني لنصوص الآيات القرآنية والمساهمة في التفاسير والفتاوي الدينية التي تكرم المرأة وتضمن لها حقوقها.
2. تشجيع النساء على التعلم في جميع التخصصات التي تتماشى مع قدراتها، ومواصلة نيلها للشهادات العليا لكي تساهم في تقدم المجتمع والرقي به.
3. مواصلة المشاركة في النشاطات المؤسسية في المجتمع المدني، من خلال تعديل مواد مسودة الدستور الليبي.
4. المشاركة في المؤتمرات واللقاءات العربية والإقليمية والدولية وتمثيل المرأة الليبية بشكل يؤكد أصالتها العرقية وقدراتها على مواكبة التطورات العصرية.
5. إصدار تشريعات بشأن توفير رياض الأطفال ودور الحضانة للنساء العاملات، مما يسهل عليها القيام بواجباتها بطريقة جيدة.
6. الاهتمام باليوم العالمي للمرأة، وتكريم المتميزات منهن في مختلف القطاعات نزراً لما تقدمه من مجهودات كبيرة.
7. العمل على تكثيف الجهود لمعرفة التحديات التي تواجهها المرأة في مجال العمل.

المقترحات:

بناءً على نتائج هذه الدراسة وبعض الدراسات السابقة في الإطار النظري نقترح الآتي:

1. إجراء المزيد من الدراسات العلمية والبحوث حول موضوع المرأة الليبية ودورها القيادي في مناصب الدولة.
2. إجراء المزيد من الدراسات التي تخص الأدوار الحديثة للمرأة في المجتمع، والعمل على تمويل هذه البحوث والاستفادة منها وتنفيذ توصياتها ومعالجاتها.
3. إجراء البحوث والدراسات حول الحلول لمواجهة المشاكل التي تتعرض لها المرأة العاملة داخل المجتمع.

المصادر والمراجع:

1. ابو النيل ،محمود السيد ، 1978،علم النفس الاجتماعي. دراسات مصرية وعالمية، ط/2،القاهرة: الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية.
2. الجبور ،سناء ، 2010،الإعلام الاجتماعي. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
3. حجازي ،محمد فؤاد ،1982، البناء الاجتماعي. القاهرة: دار غريب للطباعة.
4. الحوات ،على ، 2006،المرأة والتنمية والعمل في ليبيا. طرابلس: منشورات الجامعة المغاربية.
5. الخولي ،سناء ، 1956،الأسرة في عالم متغير. ط/2، لبنان: دار المعرفة الجامعية.
6. زكريا ،أحمد ،(ب:ت)، الممارسة الصحفية والأداء الصحفي. القاهرة: دار الفجر للنشر والطباعة.
7. عبد الهادي ،إبراهيم ، 2004، تنظيم المجتمع. القاهرة.
8. عمر ،معن خليل ، 1979،تضارب أدوار المرأة الموظفة في المجتمع البغدادي. نقلاً عن: مجلة البحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط.
9. عمر ،معن خليل ، البناء الاجتماعي (أنساقه ونظمه)، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
10. العيسوي ،عبد الرحمن ، 1996، قاموس مصطلحات علم النفس الحديث. ص/2، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
11. الفكحال ،عبد الحميد أحمد ، 2010،المرأة الليبية أرقام ومؤشرات. اللجنة الشعبية العامة للشؤون الاجتماعية.
12. فهمي ،سامية ، 1992،المرأة في التنمية. الإسكندرية: الفنية للطباعة والنشر.
13. قبيسي ،بشرى ،1995، المرأة في التاريخ والمجتمع. بيروت: دار الموج للنشر والتوزيع.
14. محمد ،إحسان ، 2005،النظريات الاجتماعية المتقدمة. عمان: دار وائل للنشر.
15. محمود ،محمود محمد ،(ب:ت)، قراءات في التخطيط الاجتماعي من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

ثانياً: الرسائل العلمية :

1. الجزيري ، عبد الله ، عمل المرأة وأثره على دورها في الأسرة (دراسة اجتماعية ميدانية في شعبية طرابلس). رسالة ماجستير، جامعة طرابلس، كلية العلوم الاجتماعية، 2002.
2. الشريف فوزي ، تعدد ادوار المرأة العاملة في المجتمع الليبي وتأثير ذلك على الوظائف الأساسية للأسرة (دراسة ميدانية عن المرأة العاملة بمدينة يفرن). رسالة ماجستير، غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا: مدرسة العلوم الانسانية، 2007.
3. العكروت ، وسيم وآخرون، الاستقلال المادي للمرأة العاملة وعلاقتها بالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية. دراسة ميدانية على عينة من العاملات بقطاع التعليم بمدينة غريان، جامعة الجبل الغربي: كلية الآداب، 2011.
4. المرصفي ، هناء ، النجاح في السياق المهني ومكانة المرأة داخل الأسرة. رسالة دكتوراه، منشورة، نقلاً عن: مجلة البحث العلمي، جامعة عين شمس، كلية البنات، 2002.
5. رحومة، عبد الحكيم ، القيم الاجتماعية المرتبطة بخروج المرأة للعمل (دراسة ميدانية لبعض الفئات الاجتماعية الريفية والحضرية بمجتمعي غريان ويفرن) رسالة ماجستير: غير منشورة، الزاوية: كلية الآداب، جامعة السابع من إبريل، 2005.
6. سالم ، حنين وآخرون، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية البشرية (دراسة ميدانية على الجمعيات والمنظمات الأهلية في منطقة يفرن). مشروع تخرج، غير منشور، جامعة الجبل الغربي: كلية التربية، 2016.
7. عمر ، انتصار وآخرون، سلوك المرأة في آيات من القرآن الكريم (دراسة نظرية اجتماعية نفسية). المعهد العالي لإعداد المعلمين بالزنتان: قسم العلوم الاجتماعية والسلوكية، 2003-2004.
8. مسعود ، رضاء وآخرون. المشكلات التي تواجه المرأة في المؤسسة التعليمية. (دراسة ميدانية على مدرستي الجبل ورابعة العدوية بيفرن)، جامعة الجبل الغربي: كلية الآداب، 2016، ص 24-30.
9. ميلاد ، رحمة ، الآثار الاجتماعية والنفسية لعمل المرأة على أدوارها الأسرية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سبها: كلية الآداب، 2000.

ثالثا : الدوريات والمجلات:

1. الحيدري والغربي، 1988، *دراسة مقارنة لأدوار المرأة الريفية في الظروف التقليدية والمتطورة*. نقلاً عن: مجلة البحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط.
2. أبو المجد ،محمد السعيد ،1997، *دور الجمعيات الأهلية في حماية البيئة من التلوث. مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*، جامعة حلوان: كلية الخدمة الاجتماعية، (ع:3).
3. نقلاً عن: مجلة العلوم الاجتماعية، دورية محكمة نصف سنوية، كلية الآداب: جامعة طرابلس، قسم الخدمة الاجتماعية.

رابعاً: المواقع الالكترونية:

1. تعريف المناصب، نقلاً عن: www.aminoapps.com
2. عمل المرأة، www.cia.gov، اطّلع عليه بتاريخ 18-2-2020، صفحة 2.
3. المرأة والمناصب القيادية. نقلاً عن: صفحة مكة. www.makka newspaper
4. نقلاً عن: www.africanch.ldforum.org.clr.pdf